

# قانون الحد من التدخين ينجز قبل نهاية أيار: يحظر الإعلان عن المنتجات التبغية ويمنعها في الأماكن العامة



هالة الحسيني

بدأت لجنة الإدارة والعدل منذ حوالي الأسبوعين درس اقتراح القانون الرامي إلى الحد من التدخين وتنظيم صنع وتغليف ودعاية منتجات التبغ والذي كانت لجنة الصحة والعمل والشؤون الإجتماعية قد أقرته منذ العام 2006، إلا أنه لم يأخذ طريقه إلى الهيئة العامة للمجلس بسبب الظروف السياسية التي مرت بالبلاد آنذاك. وتناقش لجنة الإدارة الاقتراح المقدم من النائب عاطف مجدلاوي مع التعديلات التي أرسلتها اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين للأخذ بها من أجل أن يكون الاقتراح شاملاً. ويعتبر رئيس لجنة الصحة العامة مقدم الاقتراح النائب عاطف مجدلاوي أن الاقتراح وضع بعد أن أصبح التدخين يشكل أفة إجتماعية وصحية وثقافية، وكذلك مشكلة صحية إجتماعية خطيرة وشاملة لكل الوطن.

وكذلك بعد أن أظهرت الدراسات العلمية الطبية العديدة والمتعددة أن التدخين هو المسبب الأساسي لـ 90 بالمئة من سرطان الرئة، و30 بالمئة من سائر أنواع السرطانات. كما أنه المسبب لأمراض القلب والشرايين والإنسداد الرئوي المزمن. كل هذا عدا عن الأعراض السلبية على الأجنة واللثة والأسنان وأخيراً وليس آخراً تأثير التدخين السلبي على محيط المدخن من أطفال وأولاد.

وباتي هذا الاقتراح بعد أن وافق لبنان على اتفاقية منظمة الصحة العالمية المتعلقة بحماية التدخين والإقتران بهدف إلى حماية اللبنانيين كافة مع الأخذ بعين الإعتبار الإثباتات التي تربط بشكل أكيد لاجدل فيه، استعمال التبغ بأمراض عديدة مضمينة أو مينة. فضلاً عن وقاية الشباب اللبناني من الحث على التدخين والتسليم بالتبغ الذي يمكن أن ينتج عنه، خصوصاً أن



## اخبار مصرفية ومالية

### شركة "كفالات" تزيد قروضها %139,29.. وقيمتها %109,78 في كانون الثاني

انطلقت شركة "كفالات" لضمان القروض انطلاقة. بشكل صاروخي مطلع هذه السنة. حيث ارتفع عدد القروض المكفولة من قبل الشركة وقيمتها بنسبة تزيد عن 100% خلال كانون الثاني 2010. تأتي هذه الأرقام بعد سنة قياسية شهدتها الشركة في 2009، إذ عرفت محفظتها نمواً بنسبة 10,6% مقارنة مع 2008. ما يدل على فورة في توجه الشباب اللبناني إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. في ظل نشاط اقتصادي لافت. وطلب متزايد على السلع والخدمات المتنوعة قطاعياً من الصناعة والزراعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات. وإذا كان من المتوقع على نطاق واسع استمرار مسيرة النمو لدى الشركة هذه السنة. في ظل السيولة المتوافرة لدى المصارف التي تؤمن القروض لربان "كفالات". إلا أن أرقام الشهر الأول فاقت بكثير جميع التوقعات. وأظهرت إقبالاً كثيفاً من المواطنين على الأعمال الخاصة. متمسكين بالهدوء السياسي والأمني الذي يشهده البلد منذ منتصف العام 2008.

لم يعد الحديث عن الأزمة المالية مجدداً أمام أرقام السياحة القياسية والقروض الممنوحة عبر "كفالات" وغيرها من المؤشرات التي تؤكد استفادة لبنان من آثار هذه الأزمة على الدول المجاورة. يبقى أن تتمكن الحكومة من تحويل هذا الزخم الاقتصادي إلى ورشة حقيقية لإصلاح الاقتصاد المحلي بنسبة عبر مشاريع البنية التحتية التي يلحظها البيان الوزاري. إلا أن الأهم يتمثل ببدء الإصلاحات اللازمة للإدراة ووقف الهجر والنفقات غير الجدية التي تبقى العجز المالي عند 3 مليارات دولار سنوياً. وبالتالي تسمح باستمرار عبء الدين العام على الاقتصاد ككل. وأظهرت مذكرة عن عمليات تسليف شركة "كفالات" في كانون الثاني 2010. ارتفاع عدد القروض الممنوحة من المصارف بكفالة من الشركة 139,29% خلال شهر كانون الثاني الماضي. ليصل إلى 134 كفالة مقارنة مع 56 للشهر ذاته من العام 2009. كما زادت قيمة هذه القروض بنسبة 109,78% مطلع العام. لتسجل 24,59 مليار ليرة أو 16,31 مليون دولار. مقارنة بـ 7,77 مليون دولار في كانون الثاني 2009. في المقابل. تراجع متوسط قيمة الكفالة الواحدة بنسبة 12,33%. إلى 121,715 ألف دولار.

#### التوزيع المناطقي والقطاعي

وتوزعت قروض "كفالات" لغاية تشرين الثاني. حسب المحافظات. على الشكل الآتي:

أولاً: جبل لبنان وبيروت: 43,28% (58 كفالة).

ثانياً: الجنوب والنبطية: 26,87% (36 كفالة).

ثالثاً: الشمال: 17,16% (23 كفالة).

رابعاً: البقاع: 12,69% (17 كفالة).

أما قطاعياً فتوزعت القروض على الشكل التالي:

الزراعة: 44,78% (60 كفالة).

الصناعة: 44,03% (59 كفالة).

السياحة: 8,2% (11 كفالة).

الإنتاج الحرفي والتقنيات المتخصصة (تكنولوجيا المعلومات): 2,99%. يلاحظ هذه السنة ارتفاع حصة قطاعي الزراعة والصناعة على حساب السياحة وغيرها من القطاعات. وإن كان عدد الكفالات الممنوحة قد زاد في مختلف القطاعات. كما شهدت محفظة الشركة زيادة في حصة مناطق الشمال والجنوب والنبطية على حساب مناطق جبل لبنان وبيروت والبقاع. وإن ظل جبل لبنان أكثر المناطق التي حازت قروضاً مضمونة من "كفالات". جدر الإشارة إلى أن "كفالات" تقدم ثلاثة أنواع من القروض المدعومة عبر المصارف. للقطاعات المذكورة سابقاً. ويصل الحد الأقصى لقيمة القرض إلى 600 مليون ليرة أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية. تسدد القروض على فترة 7 سنوات. مع فترة سماح أولى بين 6 أشهر وسنة. لا يدفع خلالها المقترض للمصارف المبالغ المتوجبة عليه. على أن تخسب الفوائد المترتبة عنها. كما تستفيد القروض المكفولة من قبل الشركة من نسبة دعم تؤمنها الخزينة اللبنانية عن طريق مصرف لبنان بمقدار 7%. مع بعض الاستثناءات تتعلق بمعدلات الفائدة على الليرة والعملة الأجنبية. ومن الشروط الأساسية لنيل الموافقة على القرض المضمون من "كفالات" هو تقديم جدوى اقتصادية للمشروع.

والصيدليات ودور السينما والمسارح وكافة وسائل النقل العامة والخاصة والمدارس والجامعات والمصاعد والمطاعم والملاهي ومراكز التسوق التجاري (ويستثنى من الخطر الملحوظ التدخين واستعمال منتج تبغ أو استعماله في أماكن محكمة الإغلاق أو منفصلة تماماً عن تلك المخصصة لغير المدخنين. ومخصصة للمدخنين في المطاعم والملاهي أو أي مكان ذي طابع سياحي أو ترفيهي.

أما المادة الرابعة عشر في الاقتراح فتشير إلى أنه يحظر ويمنع تزويد غير البالغين بالسجائر والسيجارو والتبغ والمعسل ومشتقاته. وتقديمها لهم بأي وسيلة كانت كالبيع أو التوزيع المجاني تحت طائلة غرامة مقدارها 500 ألف ليرة. إضافة إلى ختم الحبل أو الملهى أو المطعم أو المؤسسة بالتبغ الأحمر لمدة ثلاثة أيام. وفي المادة السابعة عشرة تنص على أنه بغية تطبيق أحكام هذا القانون. يستطيع المفتش الصحي أو مندوب إدارة حصر التبغ والتبغ أو أفراد الضابطة العدلية أو الإدارية وبناء لتكليف من وزير الصحة العامة القيام بإجراء المعاينة والتفتيش ووضع محضر ضبط بأي مخالفة ورفع تقرير إلى رئيسه. وإن كل مخالفة لأحكام هذا النص يعاقب عليها بغرامة تتراوح بين مائة ألف ليرة ومليون ليرة لبنانية. وعند تكرار المخالفة تضاعف (المادة 18) كما يحظر على الصناع أو المستورد أو البائع الجملة أو بالفرق أو الموزع وهب أو إعطاء بأي صورة كانت هدية للشاري أو لأي شخص عن طريق الإعانة أو تخفيض الأسعار أو الحق بالمشاركة في سحب كالتنصيب أو أي مسابقة أخرى لقاء شرائه لأي منتج تبغ أو مشتقاته (المادة 17).

وتقول مصادر اللجنة أن الاقتراح سيأخذ طريقه إلى الهيئة العامة وهناك اتجاه كبير لإقراره وعدم التراجع عنه لضرورته القصوى على صحة المواطن.

الدراسات العديدة أشارت إلى معظم حالات الإدمان على تعاطي التبغ تبدأ في وقت مبكر نتيجة لعدم معرفتهم وتوعيتهم لمخاطر التدخين. كذلك حماية صحة الشباب عبر حصر الاستعمال على التبغ وتوعية المجتمع على المخاطر الصحية التي تنتج عن استعمال التبغ. ومحاولة التقليل من استهلاك التبغ وبالتالي من كلفة الاستشفاء عموماً.

والاقتراح الذي عدل في لجنة الصحة إذ أصبح 19 مادة بعد أن كان 24 مادة سيدرس أيضاً مادة في لجنة الإدارة والعدل وفق مصادر لجنة الصحة النيابية التي أوضحت أيضاً إلى أنه من الممكن الإنتهاء من درس هذا المشروع خلال الأسبوعين المقبلين. على أن يتم إقراره في أقرب جلسة تشريعية. لاسيما أن هذا الاقتراح أقر منذ العام 2006 في لجنة الصحة. وأعربت مصادر اللجنة عن اعتقادها في هذا المجال أنه في 31 أيار المقبل سيكون لدى لبنان قانون الحد من التدخين وذلك حيث يصادف اليوم العالمي لمكافحة التدخين. والذي يأتي بعد أن وافق لبنان على اتفاقية الأمم المتحدة في هذا الإطار. يعني إتفاقية الإطار إذ أن لبنان حريص على إرضائه وحريص على الإتفاقية. هذا ويرى مجدلاوي أن هذا الاقتراح يشكل خطوة مهمة وجبارة نحو الحد من التدخين ومن مضاره على المواطن والمجتمع والإقتصاد. لافتاً إلى أنه علينا توعية المواطن على مضر التدخين. وإذا أراد أن يدخن ويضر نفسه فلا يحق له إلحاق الضرر بالآخر.

والبازر أن الاقتراح ينظم ويحظر الإعلان عن المنتجات التبغية. كما أنه يتضمن فصلاً عن حظر التدخين في الأماكن العامة أو المدة للجمهور. وعلى سبيل المثال لا الحصر الإدارات الرسمية والمكاتب والمراكز التابعة لها. بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات أو المشترك وكافة اللواتي ومحطاتها الجوية والبحرية والبحرية وردهاة الإنتظار والمستشفيات والمستوصفات

## معدل تشغيل فنادق بيروت ارتفع 55% في 2009

أكبر نسبة نمو لمستوى التشغيل بين 21 سوقاً في الشرق الأوسط يشملها المسح الذي نقلت نتائجه النشرة الاقتصادية التي يصدّها مصرف "بيبلوس". لبنان هذا الأسبوع.

وهذا التوسع في التشغيل الذي حفزته معدّلات سياحية قياسية. أدى إلى ارتفاع التعرّف في فنادق العاصمة التي أصبحت في المرتبة الثامنة من حيث كلفة هذا المؤشر في المنطقة بعد مسقط ومكة والكويت والنمارة والدوحة وأبو ظبي وبيبي الشاطئ. وكان معدّل العائد على الغرفة الفندقية في بيروت أعلى من المعدّل الإقليمي بواقع 195 دولاراً. أي أقل بنسبة 5.8% من المعدّل المسجّل في عام 2008. ولدى مقارنة الأشهر. يتضح أنّ العائد على الغرفة وصل إلى 273 دولاراً في كانون الأول الماضي مقارنة بـ 254 دولاراً في الشهر نفسه من العام السابق. أمّا بالنسبة إلى معدّل التشغيل. فقد كان 87% في تموز 2007. وهو الأعلى مقارنة بالأشهر الأخرى من العام نفسه. وهذه الفورة المثيرة للاهتمام في معدّلي التشغيل والعائد في فنادق بيروت. توافرت بفضل جذب قياسي للسياح في عام 2009. فبحسب

ارتفعت أسعار الأشغال الفندقية في لبنان إذ تضمّن العائد على الغرفة في بيروت بنسبة 26.4% إلى 234 دولاراً لليلة. وفقاً للمسح المعياري الذي يجريه مؤسسة "Ernest & Young" للقطاع الفندقي في منطقة الشرق الأوسط. واللافت في المؤشرات المدروسة هو معدّل "العائد على الغرفة المتاحة" (يساوي نسبة التشغيل مضروبة بنسبة العائد على الغرفة). فقد وصل هذا المعدّل إلى 192 دولاراً في بيروت في العام الماضي. مرتفعاً بنسبة 67% مقارنة بعام 2008. وهذه النسبة هي الأعلى المسجّلة في المنطقة. وجعلت العاصمة اللبنانية الرابعة في المنطقة بعد دبي — الشاطئ التي تُعدّ سوقاً ثانوية في الإمارة الخليجية. وأبو ظبي والدوحة. وبلغ المعدّل في تلك المدن 257 دولاراً و232 دولاراً و193 دولاراً على التوالي. ووصل مستوى التشغيل في فنادق بيروت إلى 73% في العام الماضي. ارتفاعاً من 55% في عام 2008. معدّل يجعل العاصمة اللبنانية السادسة في المنطقة من حيث هذا المؤشر بعدما كانت الأخيرة في العام السابق. حيث بلغ المعدّل 55% فقط. وهكذا تكون فنادق بيروت قد سجّلت

## مؤشر الذهب / الناتج: لبنان الأول عالمياً

عالمياً. حلّ لبنان من حيث حجم الاحتياطات أمام إسبانيا والسويد وبلجيكا. حيث بلغ الرقم 9 مليارات دولار و8.9 مليارات دولار و7.3 مليارات دولار. وجاء لبنان وراء بريطانيا وفرنسا والهند بـ 9.9 مليارات دولار و11.4 مليار دولار و11.5 مليار دولار على التوالي. والولايات المتحدة هي أكبر حامل للذهب عالمياً بقيمة 260.4 مليار دولار تليها ألمانيا بـ 109 مليارات دولار.

22.4% و15% ووراء سويسرا وبلجيكا بنسبة 28% و30.9%. وتفيد الحسابات التي يعرضها مجلس الذهب بأن احتياطي الذهب اللبناني يمثل 1.1% من القيمة العالمية الإجمالية للمعدن الأصفر المسبوك. إذا استثنى الذهب الذي يحمله المصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وترتفع تلك النسبة إلى 29.2% قياساً بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لحسابات حتى نهاية أيلول 2009. التي تشمل 105 بلدان. وتمثل احتياطات الذهب في لبنان 26.7% من إجمالي الاحتياطات لدى المصرف المركزي. فيما يبلغ المعدّل 9.8% لكل البلدان المدروسة و54.8% في اقتصادات منطقة اليورو. ووفقاً لهذا المؤشر. حلّ لبنان في المرتبة 15 عالمياً أمام بيلاروسيا وباكستان بنسبة

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. حيث سجّل 28.12% أمام جزر الأنتيل الهولندية وليبيا وسويسرا بنسب 9.8% و7.6% و6.9% على التوالي. ويبدو الفارق بين لبنان المتصدّر وفقاً لهذا المعيار والبلد الثاني كبيراً. حيث يفوق 18 نقطة مئوية. مؤشّر بوضوح أنّ مستويات احتياطات الذهب هي كبيرة مقارنة بحجم الاقتصاد اللبناني. وهذه الأرقام تأتي وفقاً

جاء لبنان في المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (14 بلداً). وفي المرتبة الـ 15 عالمياً من حيث حجم احتياطاته من الذهب التي بلغت قيمتها 9.2 مليارات دولار. وبحسب آخر البيانات الصادرة عن مجلس الذهب العالمي. تصدر لبنان قائمة بلدان العالم من حيث معدّل احتياطات الذهب